

واقع وآفاق التعاون الدولي الجزائري التركي في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

The Reality and Prospects of Algerian-Turkish International Cooperation in The Field of Higher Education and Scientific Research

محمد صبيان^{1*} ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية،

الجزائر، mohammed.sebiane@univ-tlemcen.dz

بومدين طاشمة²، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، مخبر حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الجزائر،

boumediene.tachema@univ-tlemcen.dz

تاريخ قبول المقال: 27-10-2023

تاريخ إرسال المقال: 06-08-2023

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة واقع وآفاق التعاون الدولي الجزائري التركي في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وتحديد أهداف وأبعاد هذا التعاون ولا سيما من حيث المساهمة في تطوير قدرات الفاعلين على مستوى الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث العلمية، وتمكينهم من التكيف مع التطورات العلمية الراهنة والمستقبلية، ومن ثم القدرة على المساهمة في ترشيد عملية التنمية، وعليه فقد اعتمدنا توظيف المنهج الوصفي وكذا منهج دراسة الحالة في معالجة هذه الدراسة، ولعل أهم النتائج التي خلصنا إليها، أن اتفاقية التوأمة بين جامعة إسطنبول وتسع جامعات جزائرية شكلت أهم مخرجات مباحثات التعاون بين البلدين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال سنة 2022.

الكلمات المفتاحية: التعاون الدولي الجزائري التركي؛ التعليم العالي؛ البحث العلمي؛ التنمية.

Abstract:

This study aims to address the realities and prospects of Algerian-Turkish international cooperation in the field of higher education and scientific research and to identify the objectives and dimensions of such cooperation, particularly in terms of contributing to the development of the capacities of actors at the university, institutes and scientific research centres, and enabling them to adapt

* محمد صبيان

to current and future scientific developments, thereby contributing to the rationalization of the development process, we have therefore adopted the use of the descriptive curriculum as well as the case study curriculum in dealing with this study, perhaps the most important conclusion is that the twinning agreement between the University of Istanbul and nine Algerian universities constituted the most important outcomes of the cooperation discussions between the two countries in the sector of higher education and scientific research in 2022.

Key words : Algerian-Turkish International Cooperation; Higher Education; Scientific Research; Development.

مقدمة:

لقد بات يشكل التعاون الدولي أحد أهم الاستراتيجيات المعتمدة من قبل المجتمع الدولي لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتعد الجزائر من بين الدول التي باتت تولي أهمية كبيرة لسياسة التعاون الدولي على جميع المستويات، ويظهر ذلك من خلال سعيها إلى توسيع هذا التعاون ليشمل العديد من المجالات التي لها علاقة بعملية التنمية وفي مقدمتها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فبالنظر للتطور والتنوع المتسارع واللامتناهي الذي يشهده حقل العلوم ولا سيما في جانبه التكنولوجي، فقد شكل ذلك دافعا لتوسيع وتعزيز سياسة التعاون الدولي في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي مع عدد من الدول الصديقة التي تشهد مؤسساتها الجامعية تطورا وتميزا خلال السنوات الأخيرة ولا سيما على مستوى الإقليم المتوسطي، ويأتي في مقدمة تلك الدول تركيا التي تجمعها علاقات وطيدة مع الجزائر على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحضاري والعلمي والثقافي.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية يمكن توضيحها في سياق النقاط التالية:

- تحديد مكانة وأهمية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ضمن سياسات التعاون الدولي الجزائري التركي.
- تحديد أهم مخرجات التعاون الدولي الجزائري التركي على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال السنوات الأخيرة.
- تقييم أهداف وأبعاد الاتفاقيات المبرمة بين البلدين وانعكاساتها على المؤسسات الجامعية الجزائرية بصورة خاصة والتركية بصورة عامة.

- الوقوف على مدى أهمية التكوين المشترك والحركية بين الفواعل الجامعية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تحديد الأبعاد المستقبلية للتعاون الجزائري التركي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

مناهج الدراسة:

اعتمدنا في معالجة هذه الدراسة على توظيف بعض المناهج المهمة وفي مقدمتها المنهج الوصفي باعتباره المنهج الذي يساعد على ضبط الاطار المفاهيمي لعناصر الدراسة، كما وظفنا أيضا منهج دراسة الحالة كونه المنهج الذي يساعد على معالجة وتحليل واقع وآفاق التعاون الجزائري التركي على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

إشكالية الدراسة:

ما هي أهم المخرجات التي يمكن أن يعكسها التعاون الدولي الجزائري التركي على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي على المدى الراهن والمستقبلي؟

فرضية الدراسة:

يرتبط تحديد أهم مخرجات التعاون الدولي الجزائري التركي على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بدراسة وتحليل طبيعة أهداف وأبعاد هذا التعاون على المدى الراهن والمستقبلي.

تقسيم الدراسة:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الثاني: التعاون والتبادل الدولي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي: الجزائر - تركيا

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

سنحاول من خلال هذا المحور معالجة عنصرين أساسيين للدراسة، حيث يتضمن العنصر الأول التعريف بالمفاهيم الأساسية للدراسة، أما العنصر الثاني فسنحاول من خلاله تحديد الهيكل التنظيمي لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، وسنوضح كل ما سبق بناء على الخطوات التالية:

المطلب الأول: التعريف بمفاهيم الدراسة

تشكل كل من المفاهيم التالية: التعاون الدولي، التعليم العالي، البحث العلمي، والتنمية، الكلمات المفتاحية لموضوع دراستنا، لذلك سنحاول ضبط إطارها التعريفي وفق ما يلي:

أولاً: التعاون الدولي

تعرفه الدكتورة "حنان نايف ملاعب" بأنه: "هو كل عمل مشترك ومنسق لدولتين أو منطقتين دوليتين أو إقليميتين أو أكثر في مجال معين لتحقيق مصلحة مشتركة، ومتبادلة بين الدول المتعاونة ومواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والأمنية وتحقيق حقوق متساوية لكل الأطراف المتعاونة".¹

ويمكن تعريف التعاون في العلاقات الدولية على أنه الجهود المبذولة بين دول العالم بهدف تحقيق مصلحة الدول المتعاونة ولا سيما في الأمن والسلم الدوليين والقدرة على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ويتم التعاون الدولي بصفة رسمية عبر المعاهدات والاتفاقيات، كما يمكن أن يتم من خلال التحركات المشتركة والمساعدات الإنسانية.²

كما أن التعاون الدولي يشمل بعدين أساسيين، البعد الأول ويمكن تحديده بناء على المفهوم الضيق للتعاون والذي يقتصر على التعاون بين الدول، أما البعد الثاني والذي يحدده المفهوم الواسع للتعاون فهو البعد الذي يمتد ليشمل التعاون بين عناصر اجتماعية تنتمي إلى أكثر من دولة.³

ويعد مبدأ التعاون الدولي من المبادئ القانونية الدولية، فعلى مستوى ميثاق الأمم المتحدة تضمنت ديباجته الإشارة إلى عزم الدول الموقعة بتوحيد جهودها لتحقيق الأهداف التعاونية الدولية، حيث أشارت المادة الأولى من الميثاق في فقرتها الثالثة إلى تحقيق التعاون الدولي على المسائل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والثقافي والإنساني.⁴

إذن، قياساً بما سبق يمكن القول بأن التعاون الدولي هو أحد أهم المفاهيم المتداولة بصورة كبيرة في حقل العلاقات الدولية، وهو عملية تركزها جملة من الإجراءات والقوانين في شكل معاهدات أو اتفاقيات تتم بين دولتين أو أكثر، أو بين دولة ومنظمات إقليمية أو دولية، أو بين مجموعة من المنظمات الإقليمية أو الدولية الحكومية وغير الحكومية، وذلك بغرض تحقيق أهداف على المدى الآني والمتوسط

¹ بوكورو منال، محاضرات في مقياس قانون التعاون الدولي، محاضرة مقدمة لطلبة ماستر 1 تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، 2022/2023، ص 03.

² برد رتيبة، الضاهرة التعاونية في العلاقات الدولية: نظرة على أبعادها الإقليمية والعبر إقليمية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار تليجي الأغواط، المجلد 06، العدد 01، 2022/03/31، ص 724.

³ قاسم علي حاج، أثر التعاون الدولي للمنظمات الدولية في تطوير عملية التنمية دراسة حالة: "إسهامات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدولي في تطوير التنمية"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 04، العدد 01، 2020/10/10، ص 107.

⁴ المرجع نفسه، ص 108.

والبعيد غير المنظور على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني والثقافي، وغيرها من الأهداف التي تخدم مصالح كل الأطراف المتعاونة.

وفي هذا الجانب، تتجه الجزائر وتركيا إلى تعزيز العلاقات المتبادلة بينهما من خلال توسيع التعاون الدولي بين البلدين ليشمل العديد من المجالات المهمة وفي مقدمتها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، الذي بات يعد من أهم القطاعات التي من شأنها أن تساعد على معالجة المشكلات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وتسهم في تحقيق التنمية.

ثانيا: التعليم العالي

يمكن تعريف التعليم العالي بحسب التعريف الذي وضع سنة 1977 من طرف 44 بلدا في الندوة التي نظمتها اليونسكو حول التعليم العالي في إفريقيا كالتالي: "التعليم العالي هو كل أشكال التعليم الأكاديمية والمهنية والتقنية التي تقوم بإعداد العاملين والمعلمين في المؤسسات كالجوامع ومعاهد التربية والمعاهد التكنولوجية ومعاهد المعلمين والتي:

- تشترط للقبول فيها أن يكون المتقدمون قد أتموا الدراسة الثانوية.
- تشترط أن يكون المتقدمون إليها في عمر 18 سنة بصورة عامة.
- تكون المسافات الدراسية فيها مؤدية للحصول على مكافأة تحمل اسما يشير إلى ذلك كالدرجة أو الدبلوم أو الشهادة في التعليم العالي".¹

كما تعرفه منظمة اليونسكو أيضا كما يلي: "هو كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة".²

وعليه فقطاع التعليم العالي باختلاف مؤسساته سواء جامعات، أو معاهد، أو مدارس عليا، هو يمثل المحيط العلمي، المعرفي الذي يسعى لاستقطاب الموارد الطلابية لتحصيلهم المعرفة والمعلومات عن طريق برامج ومناهج التعليم، التكوين، والتدريب، التي تمكنهم من اكتساب الصفة الرسمية لرأس المال

¹ بن غنيمة محمد السعيد، أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر (1967-2012)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014-2015، ص.ص 16. 17.

² نمور نوال، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي -دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص 14.

المعرفي، ومن ثم تؤهلهم لولوج قطاع التشغيل، بل والمساهمة وبنسبة كبيرة في تنمية وعصرنة السياسات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية.

ثالثا: البحث العلمي

يمكن تعريفه بحسب الأستاذ "عبد الفتاح خضر" بأنه: "عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث)، من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث)، باتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث)، بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المسائل أو المشكلات المماثلة، تسمى (نتائج البحث)".¹

كما يعرفه "هلوي Hillway" بأنه وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة".²

وقد عرفته منظمة اليونسكو أيضا بأنه: "النشاط الذي يقوم به الانسان الباحث. من خلال محاولات منظمة لكي يدرس بموضوعية الظواهر القابلة للملاحظة بقصد اكتشافها وفهمها فهما كاملا وفهم أسبابهما".³

وعليه، يمكن القول بأن البحث العلمي هو عملية منظمة لدراسة وتحليل الظواهر والمشكلات الراهنة والمستقبلية وفق معايير موضوعية وأسس منهجية تمكن من الوصول إلى نتائج وحلول تساعد على معالجة الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة والبحث.

ومن منطلق أن التعليم العالي والبحث العلمي يشكلان منظومة متناسقة من المؤسسات (جامعات، معاهد، مراكز البحوث العلمية) والتي تضطلع بمهام ومسؤوليات ذات الطابع العلمي والثقافي والإداري، وذلك بغرض إعداد الكفاءات المؤهلة والقادرة على رسم السياسات العامة على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبالتالي المساهمة في إدارة عملية التنمية، وباعتبار أن عنصر الكفاءة يصنف ضمن المخرجات الأساسية التي يفترض أن تحققها منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، فإن ذلك يدفعنا إلى تحديد مفهوم الكفاءة وبالخصوص الكفاءة الجامعية، وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

¹ حفاف سارة، مفهوم البحث العلمي ومراحل إعداده، مجلة الآداب واللغات، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 19، العدد 02، 2019/06/02، ص 110.

² بورقية قويدر وحبصباية رحمة مجدة، البحث العلمي: "مفهوم، خصائص ومميزات، الباحث، البحوث العلمية..."، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 03، العدد 01، 2020/01/01، ص 114.

³ المرجع نفسه، ص 114.

رابعاً: الكفاءة

الأصل أن مصطلح الكفاءة له صلة بحقل الموارد البشرية، بحيث يتم تداوله على مستوى المنظمات أو المؤسسات الإدارية أو الصناعية أو الخدماتية، وباعتبار أن الجامعة تمثل أحد المصادر الرئيسية لإنتاج الكفاءات المعرفية، والتي تمثل رأس المال المعرفي للمؤسسات باختلاف طابعها، والمصدر الحقيقي للتنمية، والمورد الأساسي لتفعيل ونجاح سياسة اقتصاد المعرفة، لذلك سنحاول التعريف بمصطلح الكفاءة، ثم نربطه بالمؤسسة الجامعية، وعليه فقد عرف "بوياتزيس Boyatsis" الكفاءة بأنها "خاصية أساسية يتميز بها الشخص عن غيره من الأشخاص، وينتج عنها تحقيق أداء وظيفي فعال و/أو عالي".¹

كما عرفها "لويس دينو" بأنها "مجموعة سلوكيات اجتماعية، ووجدانية، ومهارات نفسية، وحسية، وحركية تسمح بممارسة دور ما، أو وظيفة، أو نشاط بشكل فعال"، كما عرفت أيضاً المجموعة المهنية الفرنسية بأنها "مزيج من المعارف النظرية، والمعارف العملية، والخبرة الممارسة، والوضعية المهنية هي الإطار الذي يسمح بملاحظتها، والاعتراف بها، وعلى المؤسسة تقييمها، وتطويرها".²

وعليه يمكن القول أن الكفاءات الجامعية تتحدد في مجموعة الموارد الجامعية وبالأخص فئة الطلاب والأساتذة والباحثين، الذين يتمتعون بقدرات ومهارات علمية، فكرية، معرفية، وسلوكية، والتي تم اكتسابها وتحصيلها من خلال برامج منظمة وممنهجة من التعليم والتكوين والتدريب، عبر مراحل متناسقة ومتوالية على مستوى مؤسسات التعليم العالي، بهدف تمكينهم من القدرة على ممارسة مختلف الوظائف بكفاءة وفعالية، والمساهمة في تطوير الأداء الوظيفي وفق ما يتماشى مع متطلبات عصر العولمة، وأيضاً لتأهيلهم لاستقطاب نماذج التنمية الحديثة ولا سيما التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهنا نخص بالذكر التوجه نحو تبني الفكر المقاولاتي ولا سيما في جانب الإبداع والابتكار، الذي يعتبر منطلقاً وحيزاً رئيسياً لترسيخ سياسة اقتصاد المعرفة.

وباعتبار أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يساهم وبصورة كبيرة في بناء قدرات الأفراد ومن ثم إعداد الكفاءات اللازمة لإدارة عملية التنمية، فسنحاول أيضاً الوقوف على مفهوم التنمية فيما يلي:

¹ حيمر حمودي، أهمية تنمية كفاءات الموارد البشرية بالنسبة للمنظمات -دراسة حالة مستشفى الإخوة مغلاوي بميلة-، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، المركز الجامعي بميلة، المجلد 01، العدد 04، 2017/12/30، ص 162.

² خضر مجد، مفهوم الكفاءة، 2018/12/20، <https://tinyurl.com/3r2wvx2n>، تاريخ التصفح: 2023/04/01.

خامسا: التنمية

تناول الدكتور "إبراهيم العيسوي" موضوع التنمية في كتابه "التنمية في عالم متغير"، حيث تعرض إلى التطور التاريخي لمصطلح التنمية وجاء في أهم عناصره: "إذا تتبعنا تطور مفاهيم التخلف والتنمية، فسوف نجد أنها قد مالت في أول الأمر إلى التركيز على جانب النمو الاقتصادي وما يتحقق فيه من إنجاز. فقد كان التعريف الشائع للبلدان النامية منذ أواخر الأربعينيات حتى أواخر الستينات أنها البلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيرا بالقياس إلى مستواه المتحقق في البلدان المتقدمة. وعرفت التنمية بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن".¹

غير أنه هذا المفهوم الذي يقتصر التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع ضيق وغير موضوعي، وذلك باعتبار أن ثمة العديد من البلدان النامية حققت معدلات نمو في الدخل القومي قريبة من المعدل الذي حدده خبراء التنمية، إلا أن مستويات المعيشة فيها ضلت متردية، ومن هذا المنطلق فإن مفهوم التنمية سيحافظ على البعد الاقتصادي، وفي ذات الوقت يضاف إليه أبعادا متعددة تساعد على صقل المفهوم الأوسع للتنمية، وبإبراز دور الجوانب المؤسسية والسياسية والثقافية.²

إن، على الرغم من أن البعد الاقتصادي شكل ولا زال يشكل أحد أهم الأبعاد التي تحدد مستويات التنمية، إلا أن تقييم التنمية بات يستند أيضا على البعد السياسي والاجتماعي والثقافي والفكري والمعرفي والتكنولوجي، فهذه العناصر تشكل أحد أهم المحددات المعتمدة في إدارة عملية التنمية وقياس مستوياتها.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر

وفقا للتقرير الصادر عن المؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، المنعقد خلال أيام 26، 27، و 28 ديسمبر 2021، والذي عالج إشكالية نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بين الوضع الراهن والأفق المستقبلية، وبناء على ما تضمنه محتوى هذا التقرير سنحاول الوقوف على بعض الجوانب أو العناصر المهمة التي من خلالها نقدم قراءة حول واقع قطاع التعليم العالي في الجزائر.

¹ دروش فاطمة فضيلة، التحولات الاقتصادية وطبيعة البناء الاجتماعي الثقافي الجزائري (انسجام أم تنافر)، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف -مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر-، المجلد 02، العدد 03، 2015/12/12، ص 34.

² المرجع نفسه، ص 34.

أولاً: من حيث الهياكل والموارد البشرية والطلابية

- 1- بالنسبة لتعداد الجامعات: قدرت ب: 111 مؤسسة جامعية تابعة للقطاع العام موزعة عبر الإقليم الوطني ما بين 54 جامعة، 9 مراكز جامعية، 37 مدرسة عليا، و 11 مدرسة عليا للأساتذة.
- 2- بالنسبة للمؤسسات الخاصة: وقد قدرت ب 18 مؤسسة خاصة للتعليم والتكوين العالي.
- 3- بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارات الأخرى: وقد قدرت ب 55 مؤسسة للتكوين والتعليم العالي.
- 4- بالنسبة للتعداد الطلابي: قدر بحوالي 1669000 طالب، تشكل فئة الإناث النسبة الأكبر ب 66%، بينما تقدر فئة الذكور ب 34%.
- 5- بالنسبة لهيئة التدريس: حيث تتوفر على ما يزيد عن 65509 أستاذ باحث، ومعدل وطني للتأطير قدر بحوالي أستاذ واحد لكل 25 طالب.
- 6- بالنسبة لشبكة المؤسسات البحثية: حيث قدر تعداد مراكز البحث عبر الإقليم الوطني خلال سنة 2021، ب 30 مركز بحث، بينما قدر تعداد مخابر البحث في السنة نفسها ب 1564 مخبر بحث موزعة عبر مختلف الجامعات الوطنية، وهو ما انعكس عنه تسجيل ما يزيد عن 85000 منشورا علميا إلى غاية 2019 وأكثر من 400 نموذج أولي.¹

ثانياً: بالنسبة لنظام التعليم والتكوين

أما بالنسبة لنظام التعليم والتكوين فإن الجامعة الجزائرية تعتمد نظامين أحدهما كلاسيكي يخص شعب العلوم الطبية، علوم البيطرة، وكذا المدارس العليا للأساتذة، أما النظام الآخر فيتمثل في نظام التكوين "ل م د" (ليسانيس، ماستر، دكتوراه) والذي اعتمده الدولة الجزائرية بداية من السنة الجامعية 2004-2005 في إطار مجموعة الإصلاحات التي شهدتها قطاع التعليم العالي.²

ثالثاً: النظام الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

بموجب القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتعلق بالبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002، فقد عرف قطاع البحث العلمي تطورا هاما، ويرجع ذلك إلى

¹ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الوضع الراهن والأفق المستقبلية، المؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الجزائر، 26-27-28 ديسمبر 2021، ص. 2. 3.

² المرجع نفسه، ص 03.

السياسة القائمة على دمج الأساتذة الباحثين في مخابر البحث، وتخصيص الموارد المالية اللازمة لاستحداث وإدارة هذه المخابر. ويصدر القانون رقم 08-05 المؤرخ في 23 فبراير 2008، فقد أعطى للبحث العلمي دافعا قويا ساهم في تطوير نشاطه من حيث التنظيم المؤسساتي، البنى التحتية، تنمية الموارد البشرية، التكوين والمخرجات العلمية، وفي هذا الصدد فقد خصصت الدولة الجزائرية ميزانية موجهة لتطوير البحث العلمي بعنوان سنة 2014 قدرت بحوالي 18000000000 دج، كما استحدثت المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات.

وبغية تفعيل أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، يوجد 14 هيكل بحث للإشراف على إدارة هذه العملية حيث تشمل كل من: "الوكالات الموضوعاتية للبحث، وكالات البحث، مراكز البحث، مخابر البحث، مخابر التميز، مراكز البحث والتطوير، وحدات البحث، الأراضيات التكنولوجية، الأراضيات التقنية للحساب المكثف، الأراضيات التقنية الطبية، المراكز التكنولوجية لتوصيف المواد، الأراضيات التقنية لتطوير البرمجيات، الحاضنات، مراكز الابتكار والتحويل التكنولوجي".

هذا بالإضافة إلى المنصات العلمية الرقمية التي تتضمن 10 منصات خاصة بالبحث العلمي والتي تشمل: "منصة ابتكار، منصة research.dz، منصة الإمكانيات العلمية الجزائرية، البوابة الجزائرية للطاقات المتجددة، دليل مخابر البحث، الأراضية العلمية الجزائرية، أراضية تسيير التجهيزات العلمية الثقيلة، أراضية تسيير ومتابعة مشاريع الإنجاز والتهيئة والتجهيز والاستكشاف، الحوسبة المكثفة أو العالية الأداء، البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات".¹

إضافة إلى ما سبق، وفي ضل التطور المتسارع واللامحدود في حقل العلوم والتكنولوجيات الحديثة وكذا التنوع الذي بات يميز هذا الحقل من بلد لآخر، فقد شكل ذلك دافعا لاعتماد سياسة التعاون الدولي على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وتوسيع هذا التعاون ليشمل العديد من الدول التي تجمعها علاقات وطيدة مع الجزائر وفي مقدمتها تركيا التي باتت تشهد تميزا وتطورا في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي.

¹ المرجع نفسه، ص. ص. 13. 27.

المبحث الثاني: التعاون والتبادل الدولي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي: الجزائر - تركيا

لقد بات يشكل التعاون والتبادل الدولي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي البوتقة التي يرتكز عليها إدماج النظام الجامعي في بيئة دولية طبيعية قادرة على التمكين من الاستفادة من "المجموعة الدولية للتكنولوجيات والمعرفة" ومن ثم التماشي مع المعايير السارية. ويهدف التعاون والتبادل الدولي إلى إقامة مشاريع تسمح بظهور مواضيع مبتكرة، وتعزيز التكوين في الدكتوراه وما بعد الدكتوراه، فضلا عن رفع جاذبية الجامعات الجزائرية للطبة الوافدين وزيادة المرئية على الصعيد الدولي. وعليه فالتعاون الدولي في الجامعات الجزائرية هو الوسيلة التي تساهم في توجيه نقل التكنولوجيات وحركيتها على حد سواء نحو الجزائر.

ويرتكز التعاون الدولي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي على أربعة محاور أساسية وهي:

- الشراكة الجامعية والبحثية.

- برامج التعاون الجامعي والبحثي.

- حركية الطلبة والمستخدمين.

- تكوين الطلبة الأجانب.¹

وتتجه الجزائر إلى توسيع وتعزيز سياسة التعاون الدولي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي مع العديد من الدول التي تجمعها معها روابط سياسية واقتصادية وثقافية، وذلك بغية تطوير قدرات الموارد البشرية على مستوى الجامعات الجزائرية من أساتذة وباحثين وطلبة.

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية حول التعاون ما بين الجامعات والتظاهرات العلمية

تعد تركيا من بين الدول التي باتت تجمعها مؤخرا اتفاقيات شراكة وتعاون مع الجزائر في المجال المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي، وهو ما تجسد في عدد من الاتفاقيات المبرمة مؤخرا، والتي عكستها الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الجمهورية الجزائرية "عبد المجيد تبون" إلى العاصمة التركية أنقرة في 16 ماي 2022، وهي الزيارة التي تم من خلالها التوقيع إلى جانب الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" على "الإعلان المشترك للاجتماع الأول لمجلس التعاون رفيع المستوى للبلدين"، كما تم التوقيع

¹ المرجع نفسه، ص 45.

أيضا بالمجمع الرئاسي بأنقرة بحضور وفدي البلدين على العديد من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم في العديد من المجالات من بينها المجال المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي.

أولا: مذكرات التفاهم والتعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتكوين والبرامج البحثية المشتركة

ففي هذا الجانب تم التوقيع على "مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وقعها وزير التعليم العالي والبحث العلمي السابق "عبد الباقي بن زيان" ووزير الصناعة والتكنولوجيا التركي".¹

وفي ذات السياق المتعلق بتعزيز التعاون بين البلدين في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، فقد أشرف الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي "نور الدين غوالي" بمقر المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل، إلى جانب رئيس جامعة إسطنبول "محمود آك" ورئيس المؤسسة التركية التاريخية "بيرول تشييتين" على مراسم حفل توقيع عدة اتفاقيات بين مجموعة من المؤسسات الجامعية الجزائرية والتركية، والتي تخص مجالات التبادل العلمي والتكوين والبرامج البحثية المشتركة بين الطرفين.² وقد تم الإمضاء على هذه الاتفاقيات عن الجانب الجزائري من طرف كل من رؤساء ومدراء: (المدرسة الوطنية العليا لعلوم البحر وتهيئة الساحل، جامعة الجزائر2، جامعة البليدة، جامعة برج بوعريريج، والمركز الوطني للأرشيف) وعن الجانب التركي كل من (مدير جامعة إسطنبول ومدير المؤسسة التركية التاريخية).

وتعد هذه الاتفاقيات بحسب الأمين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي "نور الدين غوالي" إضافة إيجابية في مسار العلاقات بين البلدين كونها تهدف إلى إرساء برامج بحثية تعود بالفائدة على المخابر الجزائرية والتركية.

كما اعتبر مدير جامعة إسطنبول "محمود آك" أن الاتفاقيات المبرمة بين الجامعات الجزائرية والتركية، ستساهم في تقوية الصداقة بين البلدين وستفتح الطريق للباحثين والطلبة.

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر/تركيا: التوقيع على الإعلان المشترك للاجتماع الأول لمجلس التعاون رفيع المستوى وعدة اتفاقيات تعاون ثنائية، 2022/05/16، <https://www.aps.dz/ar/economie/125934-2022-05-16-17-32-49>، تاريخ التصفح: 2023/04/04.

² الإذاعة الجزائرية، التوقيع على عدة اتفاقيات بين جامعات الجزائر وتركيا، 2022/03/10، <http://news.radioalgerie.dz/ar/node/6076>، تاريخ التصفح: 2023/04/02.

ثانيا: تنظيم ملتقيات دولية ذات البعد التاريخي والثقافي المشترك بين البلدين

في إطار المساعي الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي بين الجزائر وتركيا في مجال التعليم العالي والبحث العلمي واعتماد هذا القطاع كفاعل أساسي في دراسة القضايا والموضوعات المشتركة بين البلدين ولا سيما ذات البعد التاريخي والثقافي، فقد أكد رئيس المؤسسة التركية التاريخية "بيروك تشيتين"، أن هدف هذه المؤسسة التي يبلغ عمرها 90 سنة، هو "إعادة كتابة التاريخ الحقيقي وليس تاريخ الأمبرياليين والمستعمر الغربي"، كما ثمن ما توصل إليه المشاركون في الملتقى الدولي الرابع الموسوم بـ "الموروث الجزائري العثماني المشترك على خطى -بيري ريس- تاريخ الجزائر في القرن 19 م من خلال كتاب البحرية" حيث ساهم في إبراز أهمية الكتابة الحقيقية للتاريخ المشترك للبلدين على حد قوله.¹

وقد نظمت فعاليات الملتقى في الجزائر من 09 إلى 12 مارس 2022 من طرف المديرية العامة للأرشيف الوطني ومركز المخطوطات الوطنية بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وبمساهمة مؤسسات تركية متمثلة في: وكالة التعاون والتنسيق التركية "تيكا"، وأرشيف الدولة لرئاسة الجمهورية التركية، وهيئة أتاتورك العليا للثقافة واللغة والتاريخ، والجمعية التركية للتاريخ.²

وقد خصص الملتقى للقبطان البحري التركي رسام الخرائط "بيري ريس" (أحمد محي الدين بييري) الذي عاش في الجزائر خلال القرن 16م، وقد كان يصنف كتابه المعروف بـ "كتاب البحرية" مرجعا يعتمد عليه في الملاحة البحرية في حوض المتوسط، ويشكل أيضا جزء هام من الذاكرة. كما تضمنت جلسات الملتقى أيضا معرض وثائقي بعنوان: "على خطى بييري ريس: تاريخ الجزائر في القرن السادس عشر ميلادي من خلال كتاب البحرية".³

وشهدت فعاليات الملتقى مشاركة أكثر من عشرين باحثا، حيث تضمنت أوراقهم البحثية معالجة المحاور الثلاثة التالية:

- "تحليل وتقييم كتاب البحرية حول وصف وتاريخ الجزائر في القرن السادس عشر"

- "مميزات المحتوى للنسخة الأولى والثانية من كتاب البحرية"

- "العلاقات الجزائرية العثمانية في القرن السادس عشر"⁴

¹ المرجع نفسه.

² IRCICA مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، مشاركة المركز في الملتقى الدولي الرابع حول "الموروث الجزائري العثماني المشترك"، 2022/03/09، <https://tinyurl.com/25327df9>، تاريخ التصفح: 2022/04/03.

³ المرجع نفسه.

⁴ المرجع نفسه.

وقد أكد مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالأرشيف الوطني والذاكرة الوطنية "عبد المجيد شيخي" أن الملتقى الدولي الجزائري التركي الرابع حول الموروث التاريخي الجزائري العثماني المشترك، يشكل فرصة لتثمين تلك الحقبة التاريخية وإبراز أهم خصائصها، كما يشكل أيضا فرصة لتسليط الضوء على تلك الفترة التي تعرضت للكثير من الانتقادات والتشويه من طرف الكتاب الأوروبيين.

كما أكد ذات المتحدث أن الملتقى الدولي جاء ليؤكد على الدور الكبير الذي كانت تؤديه الجزائر خلال تلك الحقبة التاريخية والمهمة التي اضطلعت بها في إطار الدولة العثمانية التي خصتها بنظام خاص. وأضاف أن هذا الموروث الذي نريد أن يعود للواجهة عريق وواسع ودام أكثر من ثلاثة قرون من العمل المتواصل بين الدولتين، وهو ما دفع إلى ضرورة التطرق إلى جزء منه من خلال تقني خطى "بيري ريس" وتاريخ الجزائر في القرن 16 من خلال كتاب البحرية.¹

وفي ذات السياق، فقد أكد رئيس المؤسسة التركية التاريخية "بيرول تشيتين" أن هذا الملتقى الذي تم تنشيطه من طرف أكاديميون من تركيا والجزائر، يشكل جزء من التاريخ المشترك للبلدين، ويهدف إلى إرساء حقيقة تاريخنا من خلال مصادرنا وذاكرتنا التاريخية، وأضاف أنه سيتم الشروع في التحضير للملتقى الدولي الخامس الذي سينظم بتركيا، وسيتم دعوة ثلة من الأكاديميين الجزائريين للمشاركة في فعالياته،² وهو ما يعني أن هناك اهتمام وتوافق مشترك بين البلدين (الجزائر وتركيا) في أن إشراك قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بات جد ضروري لدراسة ومعالجة مجموعة من القضايا والموضوعات الإقليمية ولا سيما ذات البعد الثقافي والتاريخي المشترك.

المطلب الثاني: برامج التعاون الجامعي والبحثي: برنامج التوأمة - اتفاقية التوأمة بين جامعة إسطنبول وعدد من الجامعات الجزائرية أنموذجا -

شكل اللقاء الذي جمع رئيس الوزراء الجزائري "أيمن بن عبد الرحمن" ورئيس مجلس التعليم العالي التركي "إرول أوزفار" الذي قادته زيارة إلى الجزائر في 21 أكتوبر 2022 فرصة لتعزيز التعاون بين جامعات البلدين، حيث أوضح بيان رئاسة الوزراء أن اللقاء شكل فرصة للتأكيد على جودة العلاقات التي تربط البلدين في شتى المجالات ومن بينها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، الذي يعد من بين القطاعات التي تم التركيز عليها خلال المباحثات التي جمعت رئيس الوزراء الجزائري ورئيس مجلس

¹ HORIZONS QUOTIDIEN NATIONAL، ملتقى حول الموروث التاريخي الجزائري العثماني: 'فرصة لتثمين هذه الحقبة التاريخية'، 2022/03/13، <https://www.horizons.dz/arabe/archives/26089>، تاريخ التصفح: 2022/04/03.

² المرجع نفسه.

التعليم العالي التركي، والتي أظهر من خلالها كلا الطرفين رغبة في تطوير هذا القطاع بما يدعم أهداف التنمية في البلدين ويعزز شراكتها الثنائية.¹

وقد أفصت الزيارة التي قادت الوفد التركي إلى الجزائر، إلى التوقيع على اتفاقية توأمة بين تسع جامعات جزائرية وجامعة إسطنبول، وذلك في إطار تعزيز العلاقات بين قطاعي التعليم العالي الجزائري والتركي، وقد أشرف على توقيع هذه الاتفاقية كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي "كمال بداري" ورئيس المجلس التركي للتعليم العالي "إرول أوزفار"، وقد شملت اتفاقية التوأمة الجامعات التالية:²

- جامعة هواري بومدين الجزائر.
- جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
- جامعة فرحات عباس سطيف.
- جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس.
- جامعة طاهر مولاي سعيدة.
- جامعة مصطفى سطمبولي معسكر.
- جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة.
- المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات بالحراش.

ويمكن تصنيف اتفاقية التوأمة التي تم التوقيع عليها بين البلدين ضمن "برنامج التوأمة" الذي يعد من بين البرامج الرئيسية للتعاون الجامعي والبحثي، ففي هذا الجانب، تساهم الجامعات الجزائرية في جميع برامج التعاون الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية، وذلك من خلال المشاركة في عدة برامج تهدف إلى تحديث التكوين وحل الإشكاليات الوطنية والإقليمية في البحث والتطوير،³ وبالتالي فهذا النوع من برامج التعاون لا بد وأن يتم أخذه في عين الاعتبار كبرنامج رئيسي على مستوى اتفاقيات التوأمة التي أبرمت بين جامعة إسطنبول بتركيا والجامعات الجزائرية، وذلك بالنظر لمدى أهميته في تحديث وتحسين

¹ جبريل حسان، وكالة الأناضول، مباحثات جزائرية تركية تتناول التعاون بين جامعات البلدين، 2022/10/21، <https://tinyurl.com/2mxe6hc2>، تاريخ التصفح: 2023/04/03.

² وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر/تركيا: التوقيع على اتفاقية توأمة بين تسع جامعات جزائرية وجامعة إسطنبول، 2022/10/18، <https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/133268-2022-10-18-18-49-21>، تاريخ التصفح: 2022/04/04.

³ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

ومن ثم تطوير البرامج التكوينية والتدريبية الموجهة لرأس المال المعرفي على مستوى المؤسسات الجامعية وهنا نخص بالذكر الأساتذة والباحثين وطلبة الدكتوراه، وما يعكسه ذلك من مخرجات تساهم في تطوير برامج التكوين الموجهة للطلبة الجامعيين، وأيضا القدرة على تقديم الحلول الملائمة لمعالجة مختلف القضايا والموضوعات الراهنة والمستقبلية الوطنية والإقليمية، وذلك خدمة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بصورة خاصة والقطاعات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي بصورة عامة.

وقد كشف وزير التعليم العالي والبحث العلمي الجزائري "كمال بداري" أن 4,55 بالمائة من الحركية التي تخص الطلبة والأساتذة في إطار المنح التي تمنحها الجزائر منذ 2005 إلى يومنا هذا كانت نحو تركيا، مضيف أن 15500 أستاذ بحث وطالب توجهوا نحو تركيا. وفي هذا الجانب فقد أوضح أنه يوجد "157 اتفاقية تبادل علمي بين الجامعات الجزائرية والتركية منها 126 اتفاقية في طور الإنجاز".¹ كما أوضح الوزير "كمال بداري" أن عقد اتفاقية التوأمة مع جامعة إسطنبول التي منحت شهادة الدكتوراه الفخرية لرئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" تدخل في إطار تجسيد توجيهات رئيس الجمهورية خلال الزيارة الأخيرة التي قادته إلى تركيا والتي حث من خلالها على تفتح الجامعة الجزائرية. وفي ذات السياق، أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي أن اتفاقية التوأمة ستوسع خلال المنتدى الذي سينعقد في ديسمبر القادم بإسطنبول، وأن الهدف المرجو من هذه الاتفاقية هو تقوية العلاقة بين قطاع التعليم العالي الجزائري والجامعات التركية، وذلك من خلال إنشاء عروض تكوين مشتركة، منح شهادات مشتركة، والحركية بين الفواعل الجامعية في الاتجاهين لتحقيق الثلاثي: "البحث العلمي، الابتكار، وخلق الثروة".²

أولا: إنشاء عروض التكوين المشتركة

وهي العملية التي يمكن تصنيفها ضمن المحور المتعلق بحركية الطلبة والمستخدمين، وهو أحد المحاور الأساسية المعتمدة لدى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر في إطار التعاون الدولي، ويشمل برنامج التكوين الإقليمي بالخارج وبرنامج الحركية.

ويعد التكوين الإقليمي الدولي في الخارج رافعة للنمو الاقتصادي للبلد، حيث يتيح لمختلف الفاعلين في القطاع من أساتذة، باحثون، طلبة الدكتوراه، المستخدمون الإداريون والتقنيون، وطلبة الدراسات العليا، من اكتساب المهارات التقنية واللغوية وكذا الانفتاح على الثقافات الأخرى ومن ثم اكتساب مهارات التعامل

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر/تركيا: التوقيع على اتفاقية توأمة بين تسع جامعات جزائرية وجامعة إسطنبول، مرجع سبق ذكره.

² المرجع نفسه.

مع الآخرين، وهو ما دفع بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى استحداث العديد من برامج التكوين الإقليمي الدولي، بعضها بتمويل وطني والبعض الآخر بتمويل مشترك في إطار التعاون الثنائي من طرف الدول الشريكة، ولعل أهم هذه البرامج:

1- البرنامج الوطني الاستثنائي:

وهو البرنامج المخصص للأساتذة والباحثين في مرحلة إنهاء الأطروحة وطلبة الدكتوراه غير الأجراء.

2- برامج المنح الوطنية للتميز والتعاون:

وهو البرنامج المتعلق بالتعاون الحكومي الدولي والعروض المقدمة من المؤسسات أو المنظمات الدولية المعترف بها، والموجهة للطلبة الذين يستعدون للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه.¹ وبالتالي، فانفاقية التعاون بين الجزائر وتركيا من شأنها أن تساهم في توسيع وتعزيز مستوى برامج التكوين الإقليمي الدولي، وهو ما ينعكس إيجابا على الموارد البشرية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، من أساتذة وباحثين وطلبة دكتوراه وإداريين.

ثانيا: الحركية بين الفواعل الجامعية

يعد برنامج الحركية من أهم البرامج المعتمدة في التعاون الدولي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين الجزائر والعديد من الدول الصديقة من بينها تركيا، وقد تم إطلاق برنامج الحركية في الخارج لمدة تقل عن 06 أشهر أو ما يعادلها في عام 2002، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التكوين قصد تطوير القدرات الإشرافية الوطنية للأساتذة الجامعيين، كما يهدف أيضا إلى تعزيز الإنتاج العلمي الدولي المفهرس والمعترف به، لتعزيز التعاون الدولي في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من جهة، ومن جهة أخرى لزيادة الرؤية الدولية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية بغية إيجاد ديناميكية وطنية للتطور العلمي والاقتصادي للوطن. ويخص هذا البرنامج طلبة الدكتوراه غير الأجراء، الأساتذة الباحثين، الباحثين المسجلين في الدكتوراه، والموظفين التقنيين والإداريين.²

وتصنف الحركية بين الفواعل الجامعية ضمن الأهداف الرئيسية المسطرة في إطار اتفاقية التوأمة بين جامعة إسطنبول بتركيا والجامعات الجزائرية 09 التي سبق ذكرها، وذلك بهدف:

¹ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² المرجع نفسه، ص 51.

- تطوير البحث العلمي على مستوى الجامعات الجزائرية والتركية، وذلك من خلال تنظيم التظاهرات العلمية المشتركة إضافة إلى برامج التكوين المشتركة والحركية بين الفواعل الجامعية.

- تمكين رأس المال المعرفي الجامعي من اكتساب وتعزيز وتوسيع القدرة على الابتكار ولا سيما في الميادين المتعلقة بالتكنولوجيات الحديثة، والتي يعد التحكم فيها من المعايير الرئيسية للتكيف والتفاعل مع متطلبات اقتصاد المعرفة، والذي بات يعد من أهم النماذج الاقتصادية الحديثة المعتمدة في تحقيق الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إضافة إلى ما سبق، فقد تضمنت اتفاقية التوأمة بنود تنص على "تبادل الممارسات الحسنة في مجال التعليم والتكوين العالين" وهو ما أكده الوزير "كمال بداري"، كما أن قضية المنح سيتم دراستها خلال الاجتماع الذي سيجتمع مع رئيس المجلس التركي للتعليم العالي "إرول أوزفار" الذي أكد بدوره على العمل من خلال هذه الاتفاقية على تعزيز العلاقة وحركية الطلبة والأساتذة الباحثين ما بين البلدين.¹ كما أشار إلى أنه سيتم تعزيز هذا التعاون في المستقبل القريب ليشمل العديد من القضايا المتعلقة بالتعليم العالي، كالبحث العلمي والحدايق التكنولوجية والنشر العلمي وتبادل أعضاء الهيئات التدريسية والطلاب.² وقد أشار وزير التعليم العالي والبحث العلمي الجزائري "كمال بداري" إلى أنه سيتم تشكيل لجنة متابعة لتنفيذ الاتفاقيات السابقة الذكر، كما أكد على أن هذه الاتفاقيات المبرمة ستتمخض عنها أعمال مهمة تتعلق بالبحث العلمي والابتكار ليس على مستوى البلدين فقط وإنما على الصعيد الدولي أيضا، كما أن هذه الاتفاقيات تعد خطوة مهمة للمساهمة علميا في الارتقاء بمستوى رفاية مواطني البلدين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي.³

الخاتمة:

بناء على معالجتنا لموضوع هذه الدراسة، يمكن القول بأن التعاون الدولي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بات يشكل أحد أهم الاستراتيجيات التي يعتمد عليها هذا القطاع في الجزائر، وقد شكلت اتفاقيات التعاون مع الشريك التركي خلال السنوات الأخيرة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ولا سيما ما تعلق باتفاقية التوأمة بين جامعة إسطنبول وبعض الجامعات الجزائرية، خطوة جد مهمة في

¹ وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر/تركيا: التوقيع على اتفاقية توأمة بين تسع جامعات جزائرية وجامعة إسطنبول، مرجع سبق ذكره.
² TRT عربي، "تعاون مهم" .. جامعة إسطنبول توقع اتفاقيات شراكة مع 9 جامعات جزائرية، 2022/10/18، <https://tinyurl.com/2cmvy2wd>، تاريخ التصفح: 2023/04/04.

³ المرجع نفسه.

توطيد وتعزيز العلاقات بين البلدين، وهو ما من شأنه أن يمكن من تنمية قدرات مختلف الفاعلين في قطاع التعليم العائلي والبحث العلمي ويسهم في تطوير مخرجاته.

وقد خلصنا إلى بعض النتائج والتوصيات ذات العلاقة بموضوع دراستنا، ويمكن تحديدها في سياق

النقاط التالية:

أولاً: النتائج:

- أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي يشكل أحد أهم القطاعات التي تسهم في إدارة وترشيد عملية التنمية.

- يشكل التعاون الدولي أحد أهم الاستراتيجيات التي باتت معتمدة في تطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر.

- تشكل اتفاقية التوأمة بين جامعة إسطنبول وتسع جامعات جزائرية من بينها جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، أحد أهم صور التعاون الدولي بين الجزائر وتركيا في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

- من أهم أهداف اتفاقية التوأمة، إنشاء عروض التكوين المشتركة، وتعزيز الحركية بين الفواعل الجامعية في الاتجاهين لتحقيق الثلاثي: البحث العلمي، الابتكار، وخلق الثروة.

- يعد العمل على تنمية المجال الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر وتركيا والارتقاء بمستوى رفاهية المواطن من بين الأبعاد التي تسعى إلى تحقيقها اتفاقيات التعاون بين البلدين.

ثانياً: التوصيات:

- العمل على توسيع اتفاقيات التعاون بين البلدين في مجال التعليم العالي والبحث العلمي لتشمل عدد أكبر من المؤسسات الجامعية ومراكز البحوث العلمية.

- اعتماد سياسة التكوين عن بعد ضمن اتفاقية التعاون بين البلدين حتى تشمل عدد أكبر من الأساتذة، الباحثين، الطلبة، والإداريين.

- العمل على مراعاة التطورات الراهنة والمستقبلية ضمن برامج التكوين المشتركة والحركية بين الفواعل الجامعية والتظاهرات العلمية، بحيث يجب التركيز فيها على دراسة ومعالجة المحاور التي من شأنها أن تعكس نتائج تسد احتياجات الفاعلين الجامعيين من معارف ومهارات جديدة، وتقدم حلول لمعالجة المشكلات المحلية للبلدين والإقليمية أيضاً.

- توسيع برامج التكوين والحركية بين الفواعل الجامعية ليشمل مختلف الميادين الشعب العلمية والأدبية وعدم حصرها في ميدان محدد.

- تنظيم برامج تكوين ونظارات علمية ومعارض ومسابقات وزيارات ميدانية مشتركة في مجال الثقافة المقاولاتية، باعتبارها تشكل أحد المناهج الحديثة المعتمدة على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في كلا البلدين، ونموذجا لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما ما تعلق بتوفير مناصب الشغل والتخفيض من نسب البطالة وخلق الثروة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الرسائل والمذكرات

- 1) محمد السعيد بن غنيمه، أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر (1967-2012)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014-2015.
- 2) نوال نمور، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي -دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.

ثانياً: المقالات

- 1) حمودي حيمر، أهمية تنمية كفاءات الموارد البشرية بالنسبة للمنظمات -دراسة حالة مستشفى الإخوة مغلاوي بميلة-، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، المركز الجامعي بميلة، المجلد 01، العدد 04، 2017/12/30.
- 2) رتيبة برد، الضاهرة التعاونية في العلاقات الدولية: نظرة على أبعادها الإقليمية والعبر إقليمية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثلجي الأغواط، المجلد 06، العدد 01، 2022/03/31.
- 3) سارة حفاف، مفهوم البحث العلمي ومراحل إعدادها، مجلة الآداب واللغات، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 19، العدد 02، 2019/06/02.
- 4) فاطمة فضيلة دروش، التحولات الاقتصادية وطبيعة البناء الاجتماعي الثقافي الجزائري (انسجام أم تنافر)، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف -مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر-، المجلد 02، العدد 03، 2015/12/12.
- 5) قاسم علي حاج، أثر التعاون الدولي للمنظمات الدولية في تطوير عملية التنمية دراسة حالة: "إسهامات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدولي في تطوير التنمية"، مجلة القانون الدستوري

والمؤسسات السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 04، العدد 01،
2020/10/10.

(6) قويدر بورقبة ورحمة مجدة حصابية، البحث العلمي: "مفهوم، خصائص ومميزات، الباحث،
البحوث العلمية..."، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة،
المجلد 03، العدد 01، 2020/01/01.

ثالثا: أشغال الملتقيات

(1) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الوضع الراهن
والآفاق المستقبلية، المؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في
الوطن العربي، الجزائر، 26-27-28 ديسمبر 2021.

رابعا: المحاضرات

(1) بوكورو منال، محاضرات في مقياس قانون التعاون الدولي، محاضرة مقدمة لطلبة ماستر 1
تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، 2023/2022.

خامسا: المواقع الإلكترونية

(1) حسان جبريل، وكالة الأناضول، مباحثات جزائرية تركية تتناول التعاون بين جامعات البلدين،
<https://tinyurl.com/2mxe6hc2>، 2022/10/21.

(2) مجد خضر، مفهوم الكفاءة، 2018/12/20، <https://tinyurl.com/3r2wwx2n>.

(3) وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر/تركيا: التوقيع على الإعلان المشترك للاجتماع الأول لمجلس
التعاون رفيع المستوى وعدة اتفاقيات تعاون ثنائية، 2022/05/16،
<https://www.aps.dz/ar/economie/125934-2022-05-16-17-32-49>

(4) الإذاعة الجزائرية، التوقيع على عدة اتفاقيات بين جامعات الجزائر وتركيا، 2022/03/10،
<http://news.radioalgerie.dz/ar/node/6076>

(5) IRCICA مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، مشاركة المركز في الملتقى الدولي
الرابع حول "الموروث الجزائري العثماني المشترك"، 2022/03/09،
<https://tinyurl.com/25327df9>

- (6) HORIZONS QUOTIDIEN NATIONAL، ملتقى حول الموروث التاريخي الجزائري العثماني: "فرصة لتنميين هذه الحقبنة التاريخية"، 2022/03/13، <https://www.horizons.dz/arabe/archives/26089>
- (7) وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر/تركيا: التوقيع على اتفاقية توأمة بين تسع جامعات جزائرية وجامعة إسطنبول، 2022/10/18، <https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/133268-2022-10-18-18-49-21>
- (8) TRT عربي، "تعاون مهم" .. جامعة إسطنبول توقع اتفاقيات شراكة مع 9 جامعات جزائرية، 2022/10/18، <https://tinyurl.com/2cmvy2wd>